يعد البترول ثروة طاقوية أساسية للتنمية الاقتصادية في دول العالم أجمع ولعل أهميته الكبيرة تنبع من خلال توفيره للفوائض المالية الضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية باعتباره سلعة إستراتيجية هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له، وتحتل تجارة البترول ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية، ومن خلال دراستنا للموضوع استنتجنا أن البترول أو كما يسمى بالنفط له أنواع من الاحتياطي فهناك الاحتياطي المؤكد أو الثابت وهناك الاحتياطي المحتمل والاحتياطي الممكن، وأن هناك علاقة كبيرة جدا بينه وبين النمو والتنمية الاقتصادية في البلد من خلال الرفع من المؤشرات الاقتصادية لبلد ما وزيادة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن ذلك، وتوجه كثير من عوائد البترول لقطاع الزراعة والخدمات والصناعة نظرا لأهمية هذه القطاعات وما توفره من سلع للاستهلاك المحلي والموجه للتجارة الخارجية، وهذا راجع لزيادة الصادرات للبلد مما يؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية.

إثبات الفرضيات:

1- تعددت أنواع احتياطي البترول الموجود في باطن الأرض الموجود في باطن الأرض، حيث ينقسم إلى ثلاثة أنواع أهمها الاحتياطي المؤكد وهو كميات البترول الثابت والمؤكد وجوده بالأجهزة التكنولوجية و الاختبارات الهندسية والمعلومات الجيولوجية من طرف الخبراء و المختصين في مجال النفط .

2- لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي بالنقد و التحليل مستخدمين أساليب علمية وبرامج إحصائية، إن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية ،مما يودي إلى تحقيق توزيع أفضل الموارد المتاحة و زيادة معدلات الانتاج .

3- من خلال منح الدولة الصلاحيات البحث و التنقيب إلى الشركات و المؤسسات وخاصة سوناطراك خلال 1966، تمكنت من تحقيق نتائج جيدة في الانتاج، مما يزيد ذلك الأخير في رفع نسبة الصادرات النفطية للوطن بالتالي ترجع تلك الزيادات في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة النظرية: من خلال الدراسة النظرية نستنتج ما يلي:

- البترول من أهم مصادر الطاقة ويسيطر على أكبر الاحتياطات العالمية للدول.

– أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا إذا تحقق النمو الاقتصادي الذي يكون في الغالب مصاحبا للتغييرات الهيكلية في الدول.

– التنمية المستدامة تعتمد على مصادر طبيعية كالبترول بالإضافة إلى كوادر بشرية مؤهلة تقودها إلى التنمية وتحقق لها الاستدامة.

نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية نستنتج ما يلي:

– أن الوضعية الاقتصادية في الجزائر قد شهدت تحسنا ملموسا في الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

– أن تدفقات الاستثمار في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا من 2000 إلى 2013.

– أن الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للبترول وتمتلك احتياطي كبير جدا مما يساعد في التنمية المستدامة فيها.

– حتم نقص المعرفة و التحكم التكنولوجي في الصناعة النفطية بمراحلها المختلفة خاصة مرحلة المنبع ومع نشوب أزمة الثمانيات و التسعينات، على الدولة تقنين نظام استغلال النفط، لأول مرة في قانون الجديد 14/86 الذي تجسد جوهره في نظام تقاسم الانتاج، و بهدف الاستغلال الأمثل لثرواتها النفطية، عملت الجزائر على فتح المجال للمستثمرين الأجانب بشكل غير مسبوق بصدور قانون 21/91 .

– أسهمت سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي على الاقتصاد العالمي، فتح الجزائر أبواب الاستثمار المشتركة الأجنبية في مجال النفط و الغاز حيث تجسد >لك في القانون 07/05، وقد إنبثق عنه إعادة احياء النظام الامتيازات التقليدية ما يدعى نظام الامتيازات الجديدة، ولهذا السبب لم يحظى بقبول واسع في ساحة الوطنية، مما دفع إلى تعديله بموجب الامر 10/06.

– عرف نظام استغلال محروقات الجزائري عدة تغيرات تماشت و الظروف المحلية والدولية سائدة في كل فترة، فأول ممارسة نظام استغلال النفط في الجزائر تزامنت مع فترة استعمار الفرنسي قد جسد هذا النظام في قانون النفط الصحراوي سنة 1958 وفق نظام امتيازات التقليدية المعدلة، بعد استقلال اسهمت عدة متغيرات كنشأة الشركة الوطنية سوناطراك وتأميم قطاع محروقات في احداث تحول جذري في مكونات

وعناصر استغلال النفط الجزائري متجسد في أمر 22/71 ولقد تولد عنه نظام يدعى بنظام عقود المشاركة والذي مفاده سيادة الدولة الجزائرية علي ثرواتها الطبيعية.

التوصيات:

– ضرورة زيادة إجراء العديد من الأبحاث عن آبار جديدة للبترول لتعزيز احتياطي الجزائر من البترول.

– استغلال اليد العاملة المحلية الخبيرة المؤهلة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في استخراج وتكرير البترول لزيادة النمو الاقتصادي في البلد والقضاء على البطالة وتخفيض العمالة الأجنبية.

– أن العمل على تحقيق تنمية مستدامة في البلد يجب أن يصاحبه عدم استنزاف للموارد الطبيعية والتي من بينها النفط.

– علي الدولة أن تراعي نوع تغير نظام استغلالها مما تتطلبه متغيرات الاقتصادية العالمية وفي نفس وقت بما يخدم اهداف اقتصادية للبلد مما يحافظ علي سيادة ثرواتها.

–كما أن سعى الجزائر إلي فتح قطاع محروقات جعلها تتركب خطاء فادحا فيما يتعلق امتلاك رخص استغلال التي وصلت إلي 70% للشركات الاجنبية الواردة في القانون 07/05، لولا تداركها لهذا الخطاء وتعديله بأمر 10/06،الشئ الذي يجب ألا تقع فيه مرة أخرى.

–كما يجب على حكومة جزائرية أن تستثمر بفاعلية عوائدها النفطية على استثمارات تضمن التنمية المستدامة لاقتصادها الوطني، كالعمل على استثمار في طاقات المتجددة كما تسخر أرضيها بيه من ثروات طبيعية، ولما يخولها موقعها الجغرافي من طاقات بديلة.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة تعد مقدمة لكل الباحثين الطامحين للبحث في نفس الموضوع أو ما يتعلق بيه من جوانب وبإمكانهم إجراء دراسات مستقبلية تنبؤية حول مستقبل صادرات النفط في الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة التنمية الاقتصادية المستدامة.

تمهيد الفصل:

إن اقتصاد الجزائر قائم بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات بما فيها البترول، فالجزائر تملك عدة آبار كبيرة لاستخراج وبدأت عمليات التنقيب منذ سنة 1913 من قبل الاستعمار الفرنسي في منطقة غليزان، ويرتكز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شرق الصحراء وأهم حقول حاسي مسعود والتي تعد من أكبر الحقول العالمّ، أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية، وقد قامت الجزائر بإصدار قرار تأميم المحروقات عام 1971 وقد تطور إنتاج البترول منذ سنة 2000 إلى غاية 2013، والاقتصاد البترولي في الجزائر له أثر كبير على زيادة النمو الاقتصادي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وقد تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: اقتصاديات البترول في الجزائر؛
- **المبحث الثاني**: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- **المبحث الثالث**: العلاقة بين إنتاج وتصدير البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: اقتصاد البترول الجزائري

سنتناول في هذا المبحث إنتاج البترول في الجزائر وإنشاء سوناطراك وتأميم المحروقات وعلاقة إنتاج وتصدير البترول بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: إنتاج البترول في الجزائر

الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر

توجد في الجزائر تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى ما قبل العصر الكمبري* تقدر مساحتها بحوالي 518000 كلم^2 كما تحتوي علي طبقات رسوبية تبلغ 1942500 كم^2 ،واولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 وكان أول إقليم أجرى فيه البحث هو الاقليم الغربي من منطقة غيليزان وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الاولي بقسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف ، ولقد تم اكتشاف العديد من الثروات المعدنية قبل الحرب العالمية كالفحم، الحديد، النحاس ، والقصدير، والرصاص واحتمالات تدل علي وجود اليورانيوم[1]، وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر سنريبال علي الزيت في حقل صغير بوادي قويطربي الواقع علي مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العالم الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن، ولكنه أخذ يتناقص باطراد بسبب ضآلة المدخرات، بحيث انخفض إلى 13 ألف في عام 1956، وفي شهر جانفي من سنة 1957 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر، كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية، وفي نفس السنة بدأ الاستعمار الفرنسي في استخراج البترول الجزائري واستغلاله وهذا هو حال الاستعمار، حيث أن نظرته النفسية بأنه استعمار وقتي لهذا يركز أهدفه دائما على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل استقلال البلد، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.[2]

---

[1] سري محمد ابو العلا، **نظرية البترول**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر،2008، ص ص436-437.

[2] صفية علاوي، **ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر وآليات الحد منها دراسة حالة قطاع محروقات بشركة سوناطراك حاسي الرمل**، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2014، ص102.

* **الكمبري**: احد العصور الجيولوجية القديمة، يستخدم في قياس الطبقات الأرضية في الصخور المتنوعة المتراكمة بعضها فوق بعض عبر العصور الجيولوجية، حيث يمتد عمره إلى 4 بليون سنة من عمر الأرض.

ويتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل وحاسي العقرب وغورد الباقل، وحوض الحمراء وحاسي الرمل، وحاسي بركين، إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع إلى الجنوب الشرقي لحاسي مسعود.

أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية بعد نحو 480 كلم جنوب شرق المجموعة السابقة، وتغطي التكوينات البترولية هنا مساحة تبلغ 1580 كلم^2 وأهم حقولها حقول عجيلة وتقنتورين، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر الى يومنا هذا .

الفرع الثاني: من إنشاء سوناطراك إلى تأميم المحروقات

أولا: إنشاء سوناطراك

تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963. لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر.[1]

ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلي جانب استغلالها، وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات وفي سنة 1968 أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك.

[1] مخلفي امينة، **أثر تطور انظمة استغلال النفط على** صادرات (حالة الجزائر)، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص98.

ثانيا: تأميم المحروقات:

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها .[1]

وجاء قرار الجزائر لتأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 حيث دخلت الشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة ، وكان من هدف سوناطراك توسيع أنشطتها على مستوي جميع منشآت النفط والغاز وبالتالي السيطرة الكاملة على سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط.

تميزت هذه السنة أيضا بشراء سوناطراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي رمل.[2]

الفرع الثالث : تطور انتاج البترول في الجزائر(2000-2013)

منذ ان منحت صلاحيات الي سوناطراك سنة 1966 في مجال البحث والتنقيب تمكنت من تحقيق نتائج جيدة في الانتاج الي غاية سنة 2007، حيث يساهم الجنوب الجزائري بنسبة 37.5% من انتاج الاجمالي النفط، و يعتبر البترول الجزائري من اجود انواع لكثافته البالغة 46 درجة API.

واذا تتبعنا احصائيا تطور نتاج البترول في الجزائر خلال فترة (2000-2013) نجد ان هناك تزايد في انتاج بدءا من سنة 2002 الي غاية 2005 لينخفض بعدها تدرجيا خلال السنوات الاخيرة، وقد يرجع ذلك الي ضيق عمليات البحث والاستكشاف وانتاج محروقات بالشراكة ويمكن توضيح هذا في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): تطور انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة(ألف برميل/اليوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
انتاج البترول الخام	796	842	850	1111	1311	1350	1426	1398	1356	1216	1190	1162	1203	1203

المصدر: بالاعتماد علي تقرير السنوي للأوابيك سنة 2005-2011-2013.

[1] مخلفي امينة، أثر تطور انظمة استغلال النفط على صادرات (حالة الجزائر)، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص98.

[2] http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html 06/05/2015

الشكل رقم(2–1): منحنى بياني يوضح تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر

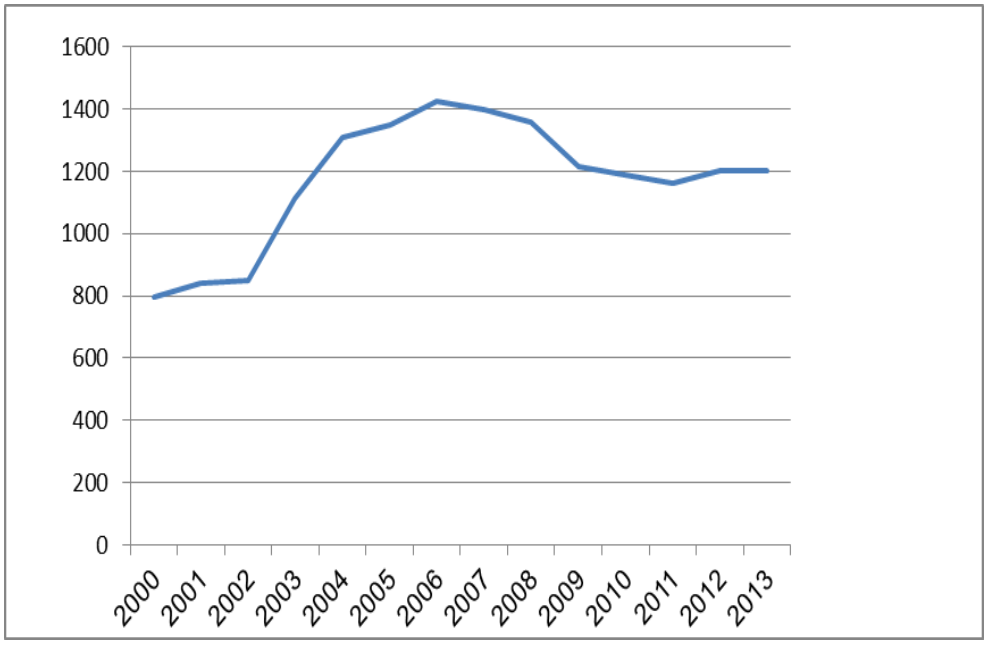

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يظهر لنا جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه ان انتاج البترول الخام عرفا ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2000 بقيمة 796 ألف برميل في اليوم، ليصل إلى ذروته سنة 2007 بقيمة 1398 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع الي التغير في نظام استغلال البترول الخام خاصة والمحروقات عامة ، حيث عمل هذا التغيير علي مواكبة قطاع المحروقات الجزائرية للعولمة، الذي تجسد في انتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لاستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة النفطية عامة ومرحلة المنبع خاصة من خلال قانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06.[1]

كما سجلت في هذه الفترة ارتفاع في عدد الآبار المكتشفة منذ سنة 2000 والذي بلغ عددها

- 13 بئر سنة 2004، منها 07 آبار بالشراكة.
- 20 بئر سنة 2007، منها 12 بئر بالشراكة.

حيث أن انتهاج مبدأ المناقصات المفتوحة لدليل فعلي على الانفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور القانون 07/05.

حيث جعلت المادة 48 من هذا القانون تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من أجل ممارسة نشاطات الاستغلال

[1] مخلفي امينة، مرجع سابق، ص335.

وذلك بمساهمة سوناطراك بنسبة لا تتعدى 30 % في استغلال الآبار المكتشفة، وقد تصل إلى مدة استغلال هذه الآبار إلى أكثر من 30 سنة.

المطلب الثاني: تطور احتياطي البترول في الجزائر

تمتلك الجزائر احتياطي هام من البترول ومعظم احتياطات البترول تقع في النصف الجنوبي من البلاد، حيث يحوي حوض حاسي مسعود على 70 % من اجمالي الاحتياطي. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا.

الجدول رقم(2-2): احتياطي الجزائر من البترول خلال الفترة (2000- 2013)

الوحدة: مليار برميل

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
احتياطي البترول	11.3	11.3	11.3	11.8	11.4	11.4	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر :بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة 2005,2011,2014.

الشكل رقم (2-2) : منحني بياني لاحتياطي الجزائر من البترول خلال الفترة (2000- 2013) الوحدة: مليار برميل

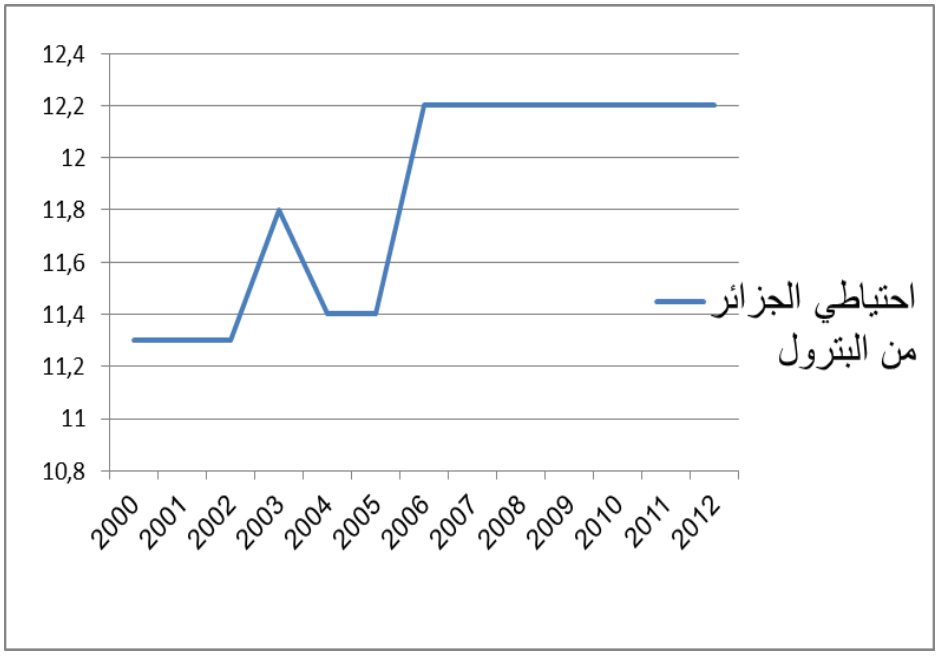

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) ان احتياطي البترول مستقرا خلال الفترة الممتدة بين 2000-2003 بقيمة 11.3 مليار برميل، ليرتفع بعدها سنة 2004 بقيمة 11.8 مليار برميل، ليعود وليستقر خلال سنتي 2005- 2006 بقيمة 11.4 مليار برميل، ليرتفع بعد سنة 2007 ويبقي مستقر عند قيمة 12.2 مليار برميل، ويعود هذا الارتفاع المستقر لاحتياطي البترول بسبب زيادة الاكتشافات وعمليات تنقيب حيث أعلنت سوناطراك في تقريرها السنوي سنة 2010[1]، تحقيق 29 اكتشافا جديدا من بينها 14 اكتشافا من الغاز المكثف، و12 من البترول وثلاثة من النفط والغاز. من خلال 29 اكتشافا السابق ذكر منها فان 27 منها تم تحقيقها من مجهود الذاتي واكتشافان مع شركاء اجانب.

المطلب الثالث: صادرات البترول في الجزائر

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (2-3) يمكنا خروج بالنتائج التالية حسب الفترات الزمنية فيما يلي:

- **الفترة (2000-2001)**

شهدت هذه الفترة تناقص في قيمة صادرات الجزائر من البترول من قيمة 461 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 442 ألف برميل في اليوم سنة 2001، وهذا راجع إلي نقص الطلب على البترول بسبب ركود الذي مس اقتصاد الدول الغربية بعد حادثة 11 سبتمبر 2001.

الجدول رقم(2-3): تطور صادرات البترول في الجزائر(2000-2013)

الوحدة ألف برميل /اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات البترول	461	442	566	741	893	970	947.2	1253.5	840.9	747.4	708.8	697.6	685.6	608

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة 2014,2011,2005.

[1] مجلة سوناطراك، 2010،ص17.

الشكل رقم (2–3): مدرج بياني يوضح تطور صادرات الجزائر من البترول الفترة(2000– 2013)

1=1 سنة **الوحدة ألف برميل /اليوم**

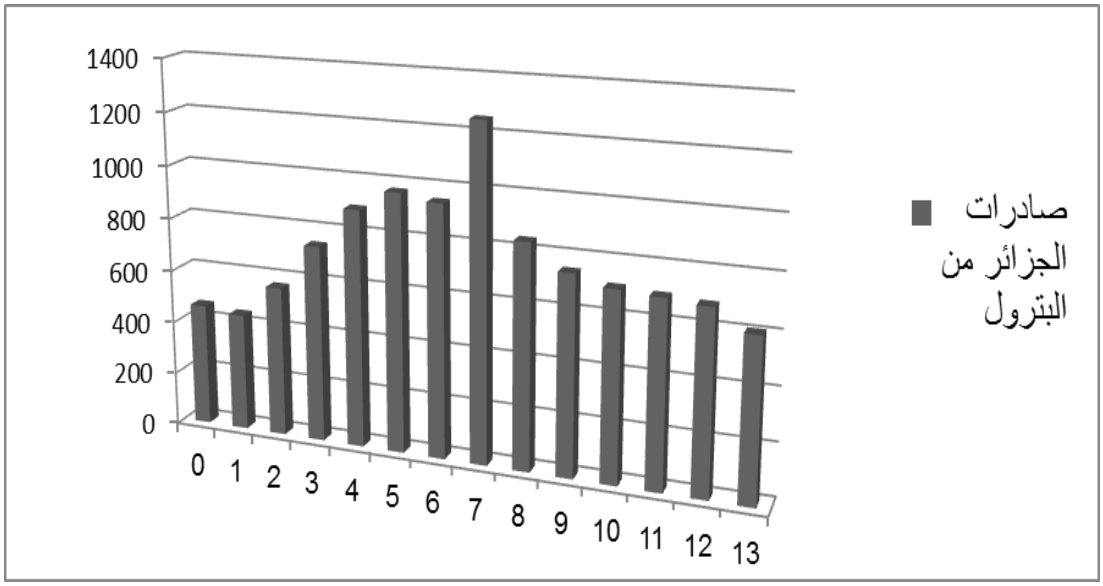

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

- **الفترة (2002–2005)**

نلاحظ زيادة قيمة صادرات الجزائر من البترول سنة 2002 لتصل إلى 566 ألف برميل في اليوم وهذا راجع إلى عودة انتعاش اقتصاد الدول الغربية و زيادة الطلب علي البترول، لتصل الى 970 ألف برميل في اليوم سنة 2005 ويعود هذا إلى زيادة عدد العقود المبرمة في سنة 2005 إلى 10 عقود بعد أن كانت 8 عقود في سنة 2004، مما أثر على زيادة نسبة الاكتشافات ومن ثم على كمية الإنتاج المصدرة.

الفرع الثالث :الفترة (2005–2013)

نسجل نقصا في كمية البترول المصدرة سنة 2005 لتصل إلي 947.2 برميل في اليوم وهذا بسبب اصدار قانون اصلاحات الجديد 07/05، الذي أدى نقص كميات انتاج البترول الذي أثر سلبا على صادرات بترول، إلا ان نسجل زيادة صادرات بترول لتصل إلى ذروتها بقيمة 1253.5 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع إلى صدور الأمر 10/06 المعدل لقانون 07/05 الذي فتح مجال أمام الشراكة في كل من مرحلة النقل والمصب بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة المنبع فقط. مما عمل علي زيادة الإنتاج المتزامن مع زيادة أسعار البترول التي وصلت إلى أكثر من 94 دولار للبرميل في سنة 2008.

- نلاحظ تناقص مستمر في صادرات بترول من سنة 2007 إلى سنة 2013 ليصل إلى قيمة 709 ألف برميل في اليوم وهذا راجع لانخفاض الطلب العالمي علي البترول مقابل زيادة معروضة مما أثر علي صادرات الجزائر من البترول.

المبحث الثاني : مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر خلال الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى التوسع في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعات السلبية لازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر و للوقوف على هذه التحولات سوف نقوم بتطرق إلى ما يلي :

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من اهم مؤشرات التي تعطى صورة على نشاط اقتصادي في مجتمع، وتحدد قيمته خلال فترة زمنية معينة ويمكن توضح ذلك من خلال جدول الذي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2013- 2000)

الجدول رقم(2-4): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائري (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي	54790	55181	56760	67864	85333	103198	117209	135175	171518	137745	161783	198539	207021	210055

المصدر: بالاعتماد عي إحصائيات الاونكتاد

الشكل رقم(2-4):منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2013) مليون دولار

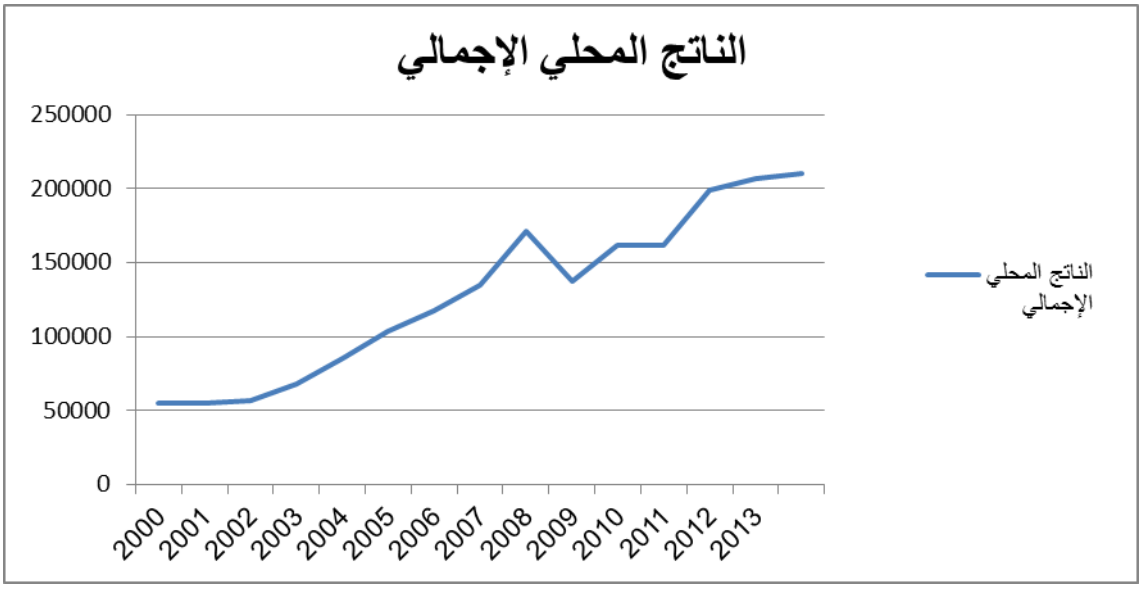

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان الناتج المحلي الوطني قد عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف ارتفاعا مستمرا ومستقرا حيث حقق سنة 2000 قيمة 54790 مليون دولار ليبقى الناتج المحلي بعد هذه السنة في ارتفاع ليصل سنة 2008 الى قيمة 171518 مليون دولار وليعود وينخفض سنة 2009 الى قيمة 137745 مليون دولار، وهذا راجع إلى سياسات التي تتخذها الجزائر في ظل التحرر والانفتاح التجاري لدخول الأسواق الدولية، ليعود سنة 2013 ليصل الى 210055 مليون دولار .

المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار في الجزائر

حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 (المرسوم التشريعي 93-12) المعدل والمتمم بالأمر 01-03 لسنة 2001، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار واستقطاب رأس المال الأجنبي. ويتبين أن حجم تطور الاستثمار الجزائر شهدا تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2013).

الجدول رقم(2-5): تطور استثمار في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
استثمار في الجزائر	20591	19159	22011	24885	27219	30278	32669	34171	36548	35751	45739	40745	43242	41993

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

الشكل رقم(2-5) منحني بياني يوضح تطور استثمار في الجزائر خلال فترة (2000- 2013)

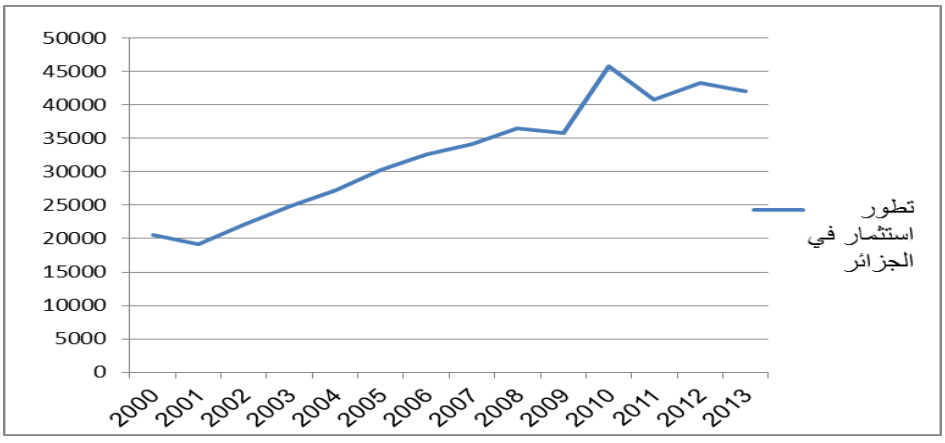

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل(2-5) تطور الملفت لحجم الاستثمار خلال فترة (2000-2010) بقيمة 45739 مليار دولار، ويعود هذا لسلسلة اصلاحات الاقتصادية والمجموعة الهامة من مراسيم التشريعية التي اتصفت بالانفتاح علي الاستثمار المحلي والاجنبي، حيث تم انشاء هذه الفترة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفي 2006، لتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة، لتنخفض بعدها لتصل الي 40745 مليار دولار سنة 2011 وهذ راجع إلي السياسات الجديدة التي انتهجتها الحكومة، وذلك في المادة 58 من الأمر 09-01 سنة 2009، والتي شملت تحديد نسبة (49%) كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي من جهة وإلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا من جهة اخري، ثم يرتفع بعدها ، وهذا لتوقيع الجزائر علي7 اتفاقيات استثمارية وصلت قيمتها إلى 5 مليارات دولار في عدة مجالات،[1] كما شملت الاتفاقيات، إنشاء مركب للحديد والصلب بمنطقة بلارة بجيجل، وشراكة مع سوناطراك في مشروع إنتاج مواد بتروكيماوية واستغلال الذهب مع شركة اينور، والفوسفات مع فيرفوس.

المطلب الثالث : تطور العمالة في الجزائر

مع مطلع الالفية ابتدأت السلطات العمومية تسلك طريق آخر من خلال مخططات الانتعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو اعطاء الاولوية لخوض معدل البطالة وسنوضح في الشكل التالي مراحل تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013).

الجدول رقم(2-6): تطور العمالة في الجزائر 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العمالة	5307	4917	4024	5272	6182	6664	7260	7424	7894	8230	8600	8565	10170	10788

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 2000-2013

[1] زيدان زهية، **دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، فرع تخطيط، جامعة الجزائر3، 2014، ص177

الشكل رقم(2–6): مدرج بياني يوضح تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000– 2013)

الوحدة: الألاف

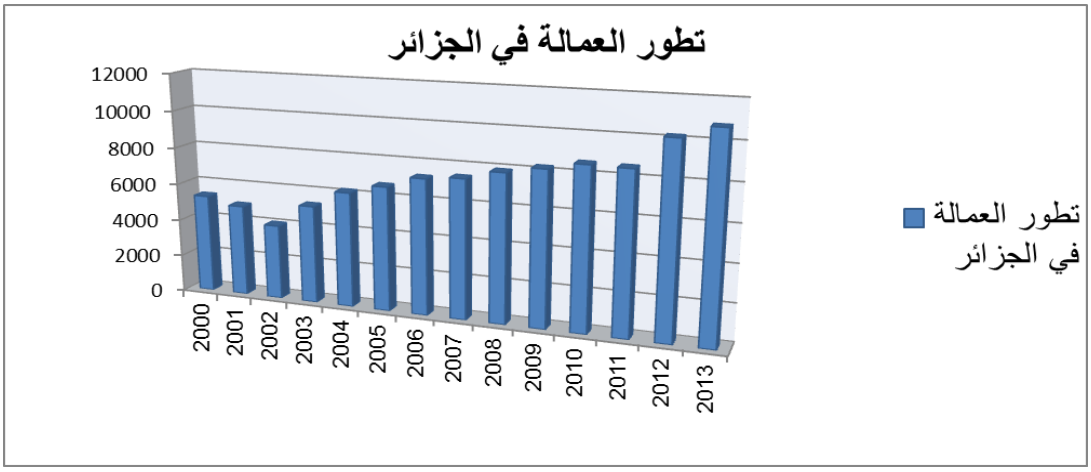

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

- الفترة (2000- 2004): عرفت هذه الفترة وضعية غير مستقر للعمالة، بعدما كانت عدد العاملين سنة 2000 5307 الف عامل انخفض الي 5272 الف عامل سنة 2003، وهذا نتيجة لطبيعة مناصب الشغل المنشأة في هذه المرحلة والتي تعتمد على توظيف اليد العاملة المؤقتة، أين يفقد فيها العامل المؤقت الاستقرار الوظيفي والكثير من الامتيازات التي يتمتع بيها العامل الدائم،

- الفترة (2005– 2006): نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع عدد العاملين من 6664 الف عامل سنة 2006 الي 10788 سنة 2013، وهذا راجع الي برنامج التكميلي لمخططات الانتعاش الاقتصادي وتطور البنية التحتية حيث عرفت هذه الفترة انجاز مشاريع كبرى (قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه) في إطار إتمام مخطط، إضافة إلي اتخاذ الحكومة ترتيبات فعالة لتوفير مناصب شغل من خلال خلق أكثر من 7500منصب شغل في إطار وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(أونساج) والوكالة الوطنية للتشغيل (كناك).

المبحث الثالث: العلاقة بين إنتاج وتصدير البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر

أن اختيار أي نموذج اقتصادي قياسي يمر بمرحلتين أو دراستين، الدراسة الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط النظرية الاقتصادية، أما الدراسة الثانية فهي الدراسة القياسية والتي تعتمد في اختيار أي نموذج قياسي على أدوات القياس الاقتصادي، وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي المختار على هذين المرحلتين، سوف بدون شك يبعد كل الانتقادات الاقتصادية والقياسية الموجهة إليه، لذلك يجب على كل نموذج قياسي ان يمر على هذين الدراستين أو المرحلتين.

المطلب الاول: تقديم نماذج الدراسة

لقد قمنا في هذه الدراسة بتقديم احصائيات هذا النموذج بناءا على الفترة 1980-2013 وقد جمعت من عدة مصادر وهي منظمة اقطار العربية المصدرة للبترول، البنك الدولي، الاونكتاد ، الديوان الوطني للإحصاء لتحليل بيانات الدراسة المعتمدة تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21، لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه الدراسات من خلال المقاييس والاختبارات التالية :

معامل ارتباط بيرسون للارتباط لدراسة العلاقة بين متغيرين. واختبار ستودينت وذلك لدراسة دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك لإيجاد نموذج خطي لدراسة العلاقة المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة، واختبار فيشر لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة معا في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المتغير التابع: Tcroi ؛

المتغيرات المستقلة: EXP، GDP، PRO، INV، TRA.

$$Tcroi = \hat{ß}_t + \hat{ß}EXP_t + \hat{ß}GDP_t + \hat{ß}PRO_t + \hat{ß}INV_t + \hat{ß}TRA_t + u_t$$

Tcroi: معدل النمو الاقتصادي؛

EXP: صادرات البترول؛

GDP: الناتج المحلي الاجمالي؛

PRO:انتاج البترول ؛

INV: الاستثمار؛

TRA: العمالة؛

u_i: حد الخطأ الذي يجب اضافته لنموذج لينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولم تدرج لأسباب معينة؛

T: تمثل الزمن.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لذلك تطرقنا اليها في هذا النموذج.

الفرع الاول: النموذج المقدر والقوة التفسيرية

بعد تقديم النموذج سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج ومعرفة مدى قوة تفسيره كما يلي:

اولا: النموذج المقدر:

$$\mathbf{Tcroi} = -17.259 - 4.335 EXPa_t - 8.032 \log GDP_t + 9.807 \log INV_t$$

من خلال المعادلة نلاحظ:

✓ من خلال النموذج نلاحظ انا اشارة النمو الاقتصادي سالبة

✓ بالنسبة للصادرات (EXP): نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي(EXP) والمتغير المستقل EXP وهذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، لان اقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات بنسبة 97% فهي بدورها تساهم في الايرادات الوطنية.

✓ بالنسبة لناتج المحلي الخام: نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي(Tcroi) والمتغير المستقل GDP وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بسبب تحقق فرضية تقارب.

✓ بالنسبة لاستثمار: نلاحظ ان الاشارة موجبة، أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي(Tcroi) والمتغير المستقل (INV) وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية،

✓ نلاحظ ان العمالة والانتاج لا يؤثران في النمو الاقتصادي وهذا لا يتماشى مع نظرية الاقتصادية، فالنظرية تقول أن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معين ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الانتاج.

ثانيا: القوة التفسيرية:

وقد أظهر معامل التحديد المصحح أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على تفسير ما نسبته25.6% في هذا النموذج أما المتغيرات التي لم يتم تفسيرها فقد بلغت نسبتها 74.4% وهي راجعة الى متغيرات مستقلة أخرى لم يتم ادراجها في النموذج بسبب قلة احصائياتها.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

إن اختبار المعالم المقدرة للنموذج يتطلب منا عدّة اختبارات إحصائية، البعض منها تختبر المعالم جملة واحدة والبعض الآخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى. وتتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

اولا: اختبار احصائية فيشر F :

ان اختبار فيشر يقوم على دراسة معنوية المتغيرات مجتمعة، ومن خلال تحليل جدول تباين نبين ان قيمة 3.27 =Fوان قيمة sig = 0.19 أي القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية بالتالي ترفض H_0 وتقبل H_1 أي ان العلاقة الخطية المدروسة معنوية وهناك على الاقل متغير مستقل واحد ذو تأثير معنوي على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: اختبار إحصائية ستودينت:

ان اختبار ستودينت يقوم على دراسة كل متغير على حدا ومنه سوف نقوم بالدراسة التالية كمايلي:

✓ ترفض H_0 وتقبل H_1 اي انه يوجد فرق معنوي بين انتاج والنمو الاقتصادي حيث أن sig=0.25 اصغر من 0.05.

✓ تقبل H_0 وترفض H_1 أي انه غير معنوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث ان sig=0.239 اكبر من 0.05.

✓ تقبل H_0 وترفض H_1 أي انه لا يوجد فرق معنوي ين العمالة و النمو الاقتصادي حيث ان sig=0.698 اكبر من 0.05.

✓ ترفض H_0 وتقبل H_1 أي انه يوجد فرق معنوي بين الناتج المحلي الخام و النمو الاقتصادي حيث ان sig=0.007 اصغر من 0.05.

✓ ترفض H_0 وتقبل H_1 أي انه يوجد فرق معنوي بين الاستثمار و النمو الاقتصادي حيث ان sig=0.01 اصغر من 0.05.

✓ اذا المتغيرات التي لها معنوية وتؤثر في النموذج هي:

- الانتاج؛
- الاستثمار؛
- الناتج المحلي الخام؛

خلاصة الفصل :

بعد التطرق لموضوع الاقتصاد البترولي في الجزائر والتعرف عليه وبداية اكتشافه لأول مرة وإنشاء سوناطراك وإقرار تأميم المحروقات عام 1971م، نستنتج أن إنتاج البترول في الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إلى غاية 2013 وهذا عائد لارتفاع عدد الآبار المكتشفة كل مرة.

هذا بدوره قد أدى إلى تطور الناتج المحلي الجزائري وتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هذه الفترة بالإضافة إلى تطور العمالة، كما تم في هذا الفصل إجراء دراسة قياسية حول العلاقة الموجودة بين إنتاج وتصدير البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر ومنه لاحظنا وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ووجود علاقة عكسية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي أما العمالة فلا تؤثر في النمو الاقتصادي وهذا بعد إجراء اختبار فيشر واختبار ستودنت.

تمهيد الفصل :

منذ أزمان غابرة والإنسان يبحث عن مصادر طاقوية تضمن له العيش واستمرار، حتى اكتشافه لثورة نفطية وبتحديد في منتصف القرن التاسع عشر سنة 1859، تم حفر أول بئر في أمريكا علي يد أول مكتشف للنفط " ادوارد لورنس دريك" إلي أن تدفق بترول بمعدل بلغ 25 برميلا في اليوم ، واعتبرت فتحا جديدا في صناعة النفط، ومنذ ذلك الحين إلي غاية يومنا هذا أصبحت الثروة النفطية مركز اهتمام كل الدول وتعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث شكلت ولا تزال تشكل مصدر الطاقة الذي اعتمدت عليه الثورة الصناعية في أوروبا ومن ثم التنمية الاقتصادية في العالم خلال القرن العشرين، وبدونها مكان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها اليوم، حيث كان لمصادر الطاقة الاحفورية القابلة للنضوب الدور الرئيسي كمحرك للنمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع إنحاء العالم.

وفي هذا السياق جاء هذا الفصل ليمدنا بمفاهيم حول اقتصاديات البترول والصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال مباحثه الثلاثة على:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اقتصاديات البترول؛

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اقتصاد بترول

في هذا المبحث سنتطرق للمفاهيم النظرية العامة حول الاقتصاد المبني على البترول مفهومه، نشأته، وكيفية تكوينه واحتياطي البترول وكثافة البترول.

المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته وكيفية تكونه

الفرع الأول : مفهوم البترول

يعود اسم البترول إلى الأصل اللاتيني لكلمتي بترا (Petra) ومعناها صخر و أوليوم (Oleum) ومعناها زيت، فكان الاسم Petroleum بتروليوم ومعناها (زيت الصخر) ، وقد عرف العرب البترول بمسميات عديدة منها القار والنفط والزيت والزفت.[1]

البترول في الاساس عبارة عن مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدرو كربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة. ويحتوي البترول الخام علي بعض الشوائب وخاصة الكبريت والاكسجين والنتروجين والماء والاملاح المعدنية ويحتوي كذلك علي بعض المعادن وخاصة الفاناديوم والحديد والصوديوم. ومن الجدير بالذكر فإن هذه الشوائب تعتبر أمرا غير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير.

ويلاحظ أن عنصري الكربون والهيدروجين يمثلان أهم العناصر من ناحية الوزن و تكوين البترول كما يتضح من الجدول التالي[2]:

[1] زين العابدين محمد ابراهيم، **قصة البترول سؤال وجواب**، مكتبة ابن سينا، القاهرة ، مصر، ص13.

[2] محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1988، ص51.

الجدول رقم(1-1): النسب المئوية لعناصر البترول

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87- 84
الهيدروجين	14-11
الكبريت	0.05
النتروجين	2- 0.01
الأوكسجين	2-0.1

المصدر: محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص51.

مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...إلخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.[1]

الفرع الثاني: تاريخ البترول الاقتصادي

ارتبطت المنطقة العربية في تمويلها المالي علي الثروة البترولية لعدة قرون سابقة علي الميلاد فأول من عرف استخدامات البترول قدماء المصريين في عمليات التحنيط ووردت إشارات في الكتب السماوية تشير إلي وجود البترول فقد ذكر بأنا سيدنا نوح عندما بني سفينته دهنها بالقار لا ينفذ إليها الماء وورد في العهد القديم أن هناك نزارات كبيرة للنفط.

وقد تحدث المؤرخ (هيرودوت) عام 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله: «توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج ثلاث مواد هي الإسفلت والملح والزيت".

وأشادت عظمة قرطاجة في التجارة نتيجة استخدام مادة البيتوم في منشأهم البحرية وسيطرتهم علي تجارة البحر المتوسط وتفوقهم البحري حتى اكتشف الرومانيون طريقة إدخال القطع الخشبية بعضها ببعض في بناء سفنهم وادي البيتوم الذي كان سببا في عظمتهم الي سهولة حرق أسطولها بواسطة سيبون الإفريقي.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص ص8-9.

ويرتبط العصر البترولي باستخدام الزيت في الإضاءة والذي يعتمد علي زيت الحوت ذي التكلفة المرتفعة مما أدي إلي البحث عن مصادر بديلة لاستخدامها في الإضاءة، وفي عام 1847 قام (ينج الإنجليزي) بتجارب لتقطير البترول من الفحم ونجح في ذلك وتوصل فريق من العلماء الألمان إلي اختراع مصباح البرافين وهذا أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية وساعدت الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر علي زيادة الطلب من زيوت التشحيم.[1]

وبالإضافة لذلك أجريت الأبحاث والدراسات العديدة بالولايات المتحدة حول استخدام البترول لأغراض تجارية وأنشئ أول معمل لتكرير البترول الخام بمدينة تبسرج. وكانت الكميات المنخفضة في بادئ الأمر لا تفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب علي زيوت الإضاءة و التشحيم.

وتوصلت الأبحاث عن تفجر الزيت من باطن الأرض لأول مرة بعد أن كان استخراجه قاصرا علي الآبار السطحية عام1859 وفي عام 1860 بلغ عدد الآبار التي حفرت بالولايات المتحدة 84 بئرا أنتجت حوالي 75 من البترول الخام، وأخذت صناعة البترول منذ ذلك التاريخ في الانتشار خاصة في بلدان أوروبا الصناعية نتيجة الثورة الصناعية التي اقتضت تحقيق ما يلي:

1 توفير وسائل النقل سواء بالناقلات أو خطوط الأنابيب التي تؤدي إلي تخفيض حجم النفقات الكلية لاستخراج البترول مما ترتب عليه اتساع أسواق الاستهلاك وزيادة نسبة الأرباح علي أموال موظفة بصناعة البترول؛

2 زيادة نسبة الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية ؛

3 ارتفاع معدل الطلب العالمي علي المنتجات البترولية وذلك نتيجة التوسع الصناعي والتقدم الاقتصادي؛

وفي بداية عام 1920 أستخدم البترول في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة، ونظرا لتعدد المراحل المختلفة المرتبطة بإنتاج البترول من بحث وتنقيب وإنتاج حتي مرحلة التسويق تشكل كل مرحلة من تلك المراحل وحدة إنتاجية متكاملة تشمل استثمارا كاملا للإيرادات والثروات البترولية مما يترتب عليه رواجا اقتصاديات للبلدان المستهلكة والمنتجة وقيام مصلحة متوازية بين الإنتاج والاستهلاك الذي ستلزمه ضرورات تنمية اقتصادية.[2]

[1] يسري ابو العلا، **نظرية البترول**، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، مصر، 2008،ص424.

[2] يسري محمد ابو العلا، مرجع سابق ، ص425.

الفرع الثالث: تكون البترول

يرتبط البترول بوجود صخور رسوبية، وهى صخور تكونت من الوحل أو الرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار القديمة، وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزءا من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتتيها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر في بطء شديد بمعدل بضعة ملليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا ملايين الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر. وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلي البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم أن هذه المادة العضوية لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2%، فان هذا القدر الذي يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد مالا يقل عن 8 ملايين طن من البترول.

أما عن كيفية تحول المادة العضوية إلى بترول، فان كل جزء ضئيل منها- وقد كان حيا في وقت ما تعرض لضغط شديد من وزن مئات الأطنان من الصخور التي تعلوه، وارتفعت درجة الحرارة وتعرضت المادة العضوية لفعل العوامل الكيميائية أو الفيزيائية أو البكترولوجية، فعلا حدث في جميع الحالات دون التعرض للهواء، وفعلا امتد على نطاق ملايين السنين، وكانت النتيجة أن تحولت المواد الكيميائية المعقدة التركيب إلي هيدروكربونات، وهى سلاسل من ذرات الهيدروجين متحدة مع ذرات من الكربون بطرق عديدة، وهذه الهيدروكربونات هي ما نسميه البترول.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: لماذا اذن لا توجد جميع حقول البترول تحت سطح البحر تحت قاعة بالأحرى؟ وصحيح أن كثيرا- وربما غالبية من الحقول التي نكتشفها اليوم تبعد أميالا عديدة عن البحر، ولكن تاريخ الأرض كان دائما ومازال تاريخا مضطربا، والقشرة الأرضية التي تبدو الآن صلبة متماسكة خلا الزلازل التي تحدث بين حين وآخر قد انطوت على نفسها، وتجعدت وتغضنت في العصور الجيولوجية الماضية. كما هو جلي من التكوينات الصخرية الظاهرة في الوقت الحاضر. ويمكن تشبيه قشرة الأرض بقشرة تفاحة ذاوية، تغضنت على مر العصور بسبب تغييرات حدثت في جوف الكرة الأرضية، وما الجبال والوديان الا غصون خلفها الزمن في وجه الأرض، جردتها عوامل التعرية من ريح وتفاوت في الحرارة، فتعرت في بعضها الجهات عدة طبقات من القشرة الأرضية .[1]

[1] صديق محمد عفيفي، **تسويق بترول**، مكتبة عين شمس، ط 9، إسكندرية، مصر، ص554.

وفيما كان ذلك الاضطراب البطيء الحركة يجرى للأرض، انحصرت قطيرات البترول المتناهية فى الصغر، وعصرت داخل الصخور المسامية كصخر الجير والصخر الرملي، حتي حبستها الصخور الصماء التي لا تنفذ فيها السوائل، مثل صخور انهدريت الغطائية الصماء المنيعة ضد الماء. واستقر البترول محبوسا في بنيان الصخر بين حبيبات الجير أو الرمل المشابهة للإسفنج في امتصاصها للسوائل، وعندما يتجمع البترول في محبس يمنعه من النفاذ إلي السطح، ينفصل عن الماء الموجود في المحبس ذاته، ويطفو فوقه لأنه أخف وزنا، فإذا حفرنا بئرا تنفيذ إلى هذا التجمع فان البترول في العادة يندفع إلى السطح مدفوعا بفعل الضغط الهيدروستاتيكي للماء من تحته.

تتم هذه العملية في ملايين السنين، ولعل الحركة لا تسير أكثر من بضعة أقدام في العام الكامل، ولكن البترول يستطيع خلال الزمن الجيولوجي أن يتحرك عشرات الأميال او مئاتها، وكذلك البحار دائبة الحركة، ولعلها لم تكن في العصور الحبقة حيث هي الآن، فإذا جمعنا بين هاتين المعلومتين، أمكن أن نرى بوضوح لماذا يمكن العثور على البترول في أي مكان في العالم تقريبا، وليس بالضرورة تحت قاع البحر، على أنه لابد في جميع الأحوال من تواجد طبقات مسامية تعلوها صخور صماء فتكون هذه بمثابة وعاء يسمى مكمن أو محبس يحفظ البترول فيها لملايين من السنين.[1]

الفرع الرابع: كثافة البترول

تختلف الزيوت الخام من حيث نسب الشوائب التي توجد بها وبالتالي من حيث تكاليف معالجتها وتنقيتها، وتختلف كذاك من حيث درجة كثافتها النوعية وتتراوح درجة الكثافة بين 0.80 و0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للزيت كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة مثل وقود الطائرات والسيارات (الكيروسين والجازولين) والمقطرات المتوسطة مثل Gas oil أو السولار وهى منتجات عالية القيمة.

وعلى العكس فكلما ازدادت درجة كثافة الزيت الخام النوعية ازدادت فيه نسبة المقطرات الثقيلة قليلة القيمة مثل زيت الوقود والاسفلت الذي يستخدم في رصف الطرق.

وقد جرت العادة في صناعة البترول على التعبير عن كثافة الزيت الخام باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي وهناك علاقة بين المقياس ودرجة الكثافة النوعية كما يلي:

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص555.

درجة معهد البترول الأمريكي (API)= $\frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60 درجة ف}}$ -131.5

فمثلا البترول الخام الذي تبلغ درجة كثافته النوعية 0.855 يعادل درجة API وهو النفط السعودي الخفيف المعروف بنفط القياس والذي تستخدمه منظمة الأوبك كأساس لتحديد أسعار البترول، وتقوم كل دولة بتحديد سعر بترولها على أساس الزيادة أو النقص في درجة الكثافة بالمقارنة ببترول الأساس، ويلاحظ أن البلد الواحد قد ينتج عدة أنواع من النفط الخام ، وأن لكل نوع كثافة الخاصة به ، وفي داخل الدولة الواحدة قد توجد عدة حقول لإنتاج النقط وقد تختلف درجة كثافة النفط من حقل إلى آخر.[1]

المطلب الثاني: احتياطي البترول

يمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من كمية المحروقات المخزونة في باطن الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة. كما تعرف الاحتياطات من الموارد المعدنية الأحفوري المتواجدة في باطن الأرض والتي كانت موضوع بعض الدراسات التقييمية والتي يمكن اعتبارها في الظروف السائدة محليا وقت تقيمها، بالاحتياطات الممكن استخراجها بطرق ووسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة بصورة اقتصادية ومن جهة أخرى، يعتبر المعهد الأمريكي للبترول API أن عملية بدء إنتاج هذه الاحتياطات تتم في مدة زمنية تقدر ب 90 بالمائة. [2]

الفرع الاول : أنواع احتياطي بترول

هناك أراء مختلفة حول الاحتياطي الموجود في باطن الأرض من زيت البترول، كذلك فإن هناك أنواعا مختلفة من الاحتياطيات، إلا أنه يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلي ثلاثة أنواع رئيسية هي:[3]

الاحتياطي المؤكد، الاحتياطي المحتمل المتوقع، وأخيرا الاحتياطي الممكن او غير المكتشف.

وسوف نتناول بشئ من التفصيل كل واحد من هذه الأنواع.

[1] محمد محروس ، مرجع سابق، ص ص51-52 .

[2] صفية علاوي، **ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر وآليات الحد منها دراسة حالة قطاع محروقات بشركة سوناطراك حاسي الرمل**، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2014، ص87.

[3] محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات بترول وطاقة**، ط1، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، مصر، 1988، ص58.

أولا :الاحتياطي المؤكد:

ويعرف أيضا بالاحتياطي الثابت، وهو كميات البترول والغاز الثابت أو المؤكد وجودها والتي تؤكد المعلومات الهندسية والجيولوجية بإمكان استخراجها مستقبلا من الحقل، ويتم ذلك علي ضوء التكنولوجيا المعروفة ومستويات الأسعار والتكاليف الإنتاجية السائدة في الوقت الحاضر.

ثانيا :الاحتياطي المحتمل:

ويعرف أيضا بالاحتياطي المتوقع وهو يشتمل علي كمية البترول والغاز التي يمكن الحصول عليها في المستقبل من الكميات التي تم اكتشافها من المواد الهيدروكربونية مطروحا منها الاحتياطي المؤكد، اي أن الاحتياطي المحتمل يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد من البترول، ويشمل الاحتياطي المحتمل كميات البترول الممكن الحصول عليها عن طريق تطوير حقول البترول إلي أقصى حدودها الانتاجية، وكذلك كميات البترول الممكن الحصول عليها عن طريق استخدام وسائل استخلاص حديثة لم تستخدم.

ثالثا :الاحتياطي الممكن:

أي كميات البترول الممكن الحصول عليها خارج المناطق التي يوجد بها الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المحتمل، أو الكميات التي يمكن الحصول عليها باستخدام وسائل الاستخلاص الثلاثي اذا كانت الاقتصادية تبرر ذلك، ويعرف الاحتياطي الممكن لذلك بانه يشتمل علي كميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد، ويمثل ذلك كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها لتحديد كميات الاحتياطي الموجودة بها، وهذه الكميات لا تكون عادة معروفة علي وجه التحديد.

الفرع الثاني : تغيرات تقديرات لاحتياطي المؤكد

إن تقديرات الاحتياطي المؤكد أو الثابت معرضة للتغيير (بزيادة أو النقصان) من سنة إلي أخري للاعتبارات الآتية:

1 معدل الإنتاج السنوي: ينخفض الاحتياطي المؤكد بمقدار ما يتم استخراجه من البترول خلال العام، وكلما أنخفض معدل استخراج البترول كما هو الحاصل في السنوات الأخيرة (1980 – 1986) كلما قل معدل التناقص في احتياطي البترول المؤكد.

2 الاكتشاف الجديد: يضاف إلي الاحتياطي المؤكد ما يتم اكتشافه خلال العام من كميات البترول مؤكد وجودها وذلك طبقا للتعريف السابق الاحتياطي المؤكد.

3 تنمية الحقول المكتشفة سابقا: تزيد الاحتياطات المؤكدة نتيجة للتوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وخاصة المكتشفة حديثا، والتي لم يكن قد تم تنميتها بالكامل.

4 أعادة التقدير: تتم زيادة الاحتياطي المؤكد كلما أزداد عدد الآبار المحفورة في الحقل، أو كلما ازدادت فترة الانتاج الفعلي، أو كلما توافرت معلومات جيولوجية وهندسية أفضل عن الحقل البترولي مثل درجة المسامية وسمك الطبقة الحاملة للنفط ونسبة المياه الموجودة في الحقل.

وعلي ذلك فإن التقديرات المنشورة عن الاحتياطات المؤكدة سواء لدولة معينة أو للعالم هي تقديرات خاضعة للتغير بصورة مستمرة وذلك للاعتبارات السابقة.[1]

المطلب الثالث: انتاجي البترول العالمي:[2]

يقصد بها اكبر كميات من البترول مستخرجة من باطن الأرض بصورة مستمرة خلال فترة زمنية معلومة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة، حيث أن هدف المنتج استخراج أكبر كميات من البترول من باطن الأرض و بصورة مستمرة، إلا أن هدف المنتج لذلك يكون خاضعا ومتأثرا بالعديد من العوامل منها العوامل الطبيعية الجيولوجية والفنية و الاقتصادية والسياسية.....الخ.

لذلك فهناك عدد متنوع من معدلات الإنتاج بعضها متحدد و متأثر بصورة رئيسية بالعوامل والخصائص الطبيعية للبئر أو منطقة ويسمي معدل الإنتاج الكفء أو الرشيد.

[1] محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق،ص59.

[2] رحمان أمال، **تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والاستخراج**(دراسة حالة حوض بركاوي-الجزائر، مذكرة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008، ص13.

وهناك معدلات إنتاجية أخرى تتحدد وتتأثر بالعوامل الاقتصادية أو السياسية مثل معدل السماح الأعلى الإنتاجي.

- إن معدل الإنتاج يتوقف كثيرا على مقدار الضغط في قاع البئر و في الخزان و على سهولة انتقال السوائل من الخزان إلى البئر والتي تتوقف على لزوجة البترول ونفاذية الطبقات ويتضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$ج = \frac{ن.م(ض1 - ض2)}{ل.ط}$$

حيث:

ج: معدل الإنتاج

ن: نفاذية الطبقة.

م: المساحة التي يتم منها الإنتاج.

ض1: ضغط الخزان.

ض2: ضغط قاع بئر.

ل: لزوجة البترول.

ط: طول الخزان.

فحب هذه المعادلة انتاج المحروقات ينتج من خلال انقاص قوة ضغط الخزان في درجة ضغط قاع البئر والنتيجة في المساحة التي يتم منها الانتاج، الكل في درجة نفاذية الطبقة أي طبقة الأرض التي يتم فيها قياس الضغط والنتيجة تقسم على درجة لزوجة البترول مضروبة في مقاس طول الخزان.

-معدلات انتاج بترول في العالم:

رغم أن هدف المنتجين هو استخراج البترول بأكبر كميات ممكنة من باطن الأرض إلا أن معدلات الإنتاج تكون خاضعة للعديد من العوامل منها العوامل الطبيعية ،الجيولوجية ،الاقتصادية ،السياسية .....الخ .

من ثم فان إنتاج البترول قد عرف تغيرات كبيرة منذ اكتشافه عام 1858 وخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث كان الإنتاج يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى بسبب الظروف الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة خصوصا ما عرف بالأزمات النفطية (ارتفاع الأسعار خلال الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية (1974/1973 و1980/1979) ثم الهبوط الحاد لأسعار خلال أزمة 1986) .

الجدول رقم (1-2):تطور الإنتاج العالمي من البترول (1995-2005)

الوحدة :1000 دولار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
امريما شمالية	13789	14052	14276	14182	13678	13904	13906	14069	14193	14137	13636	% 16.5
امريكا الجنوبية والوسطى	5782	6159	6493	9608	6699	6813	6721	6640	6367	6745	6964	% 9
اوروبا	13822	14003	14228	14190	14472	14942	15443	16281	16965	17572	17534	% 21.7
الشرق الاوسط	20222	20628	21758	23001	22306	32501	22871	21471	23296	24588	25119	% 31
افريقيا	7112	7441	7768	7644	7606	7844	7918	8522	8438	9266	9835	1%2
اسيا والباسيفيك	7375	7607	7727	7684	7613	7936	7877	7899	7832	7890	8000	% 9.8
اجمالي دول العالم	68102	69889	72241	73608	72373	74941	74735	74382	77091	80198	81088	100%

المصدر : BP, statistical review of world energy, 2006

وإذا ما تتبعنا أرقام الجدول رقم (2.1) يتضح لنا أن إنتاج البترول قد تزايد خلال الفترة 1995-1998 ،حيث انتقل من 68.102 مليون برميل يوميا ليصل إلى 73.608 مليون برميل يوميا في سنة 1998 وبالمقارنة مع الاحتياطي نلاحظ أن هناك تزايد في كليهما وهذا دليل على تكثيف عمليات البحث والتنقيب وتطور التقنيات بالإضافة إلى البحث في مناطق جديدة في اليابسة أو أعماق البحار .إلا أن الإنتاج انخفض في سنة 1999 حيث بلغ 72.373 مليون برميل يوميا على اثر انخفاض أسعار البترول سنة 1998 ثم عاد بعدها للارتفاع سنة 2000 حيث بلغ 74.941 مليون برميل يوميا وعرف الإنتاج انخفاضا تدريجيا خلال السنوات 2000 ،2001,2002 نتيجة انخفاض إنتاج دول الأوبك حيث انتقلت من 31.393 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى 28.882 مليون برميل يوميا في 2002 وعادت بعدها كميات الإنتاج العالمي في الارتفاع حيث بلغت 81.088 مليون برميل يوميا عام 2005 .[1]

[1] رحمان أمال، **تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والاستخراج(دراسة حالة حوض بركاوي)** –الجزائر، مذكرة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008، ص17.

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما بالإضافة إلى نظريات النمو وعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم النمو والتنمية الاقتصاديين

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي [1]

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يعرف جون ريفوار النمو بأنه : " التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

أما الاقتصادي الأمريكي كوزيتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الاساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار،

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص6.

فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الانتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج .

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية[1]

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وانتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو، كما تعرف أيضا بأنها: مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو ".

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها: " تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل".

ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

[1] جلال خشيب، مرجع سابق، ص8.

الفرع الثالث : العلاقة مابين النمو والتنمية الاقتصادية

ونوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي

الجدول رقم(1-3): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص6.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي :

إن ما تمَّ التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلاَّ تعبير عن الزيادة المُضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلاَّ تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك و بالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركَّبة، أي أن كل مقياسٍ يختص بقياسٍ واحد من المُؤشرات، وهذا خلافًا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادَّة ما تكون مقاييس مركَّبة .وأهم هذه المقاييس:

الفرع الاول: المعدلات النقدية للنمو

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المُنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداول . و يعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفُّظات التي تسجل عليه والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظامٍ محاسبي موحد تلتزم عالميًا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية :يصُلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلّية لفترةٍ قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادًا إلى البيانات الخاصة به سنويًا، باستخدام العملة المحلّية.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل.

ويصُلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلّية لفتراتٍ زمنية طويلة.

الفرع الثاني: معدلات النمو بالأسعار الدولية :ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلّية؛ نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر.[1]

لذلك يجب تحويل العملات المحلّية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

1- المعدلات العينية للنمو:

يعتبر معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ومن الناتج الوطني، ومن الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني ، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فق تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء في كل ألف نسمة.

2 – مقارنة القوة الشرائية المكافئة:

في الأجل الطويلة، يعتبر سلوك الأسعار في بلدين ما، المحدد الأساسي لسعر صرف عمليتهما ومن ناحية أخرى، فإن سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعملتين في البلدين و يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدول الأخرى، ويعرف هذا المصطلح بالقوة الشرائية المكافئة، (ppp) وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا للمقياس، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار.

المطلب الثالث: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي :

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى نموذج هارود دومار و شومبيتر ، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي :

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998 ، ص ص118-120.

- سياسة الحرية و الاقتصادية ، الحرية الفردية ، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية .
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم
- ميل الأرباح للتراجع

1- نظرية النمو لآدم سميث:

نظر آدم سميث إلى عملية النمو بوصفها داخلية على نحو شديد مؤكدا على قوة تأثير تقسيم العمل، حيث يرى في كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776 أن الثروة أو النمو يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل، بسبب المزايا العديدة التي تحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق :

أ- التحسن في براعة العاملين .

ب- الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل والتحول من نوع عمل إلى اخر.

ت- ابتكار آليات محددة أو طرائق أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل .

2-نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو :

يعد القانون الذي نسميه اليوم قانون العوائد الحدية المتناقصة إحدى المساهمات العديد ة لريكاردو حيث يعتبر ريكاردو ان الزراعة هي القطاع الأهم في نشاط الاقتصادين فعندما تكون الموارد الطبيعية متوفرة بكثرة ويكون عدد السكان قليل تتوفر فرص الربحية بالنسبة للمستثمرين مما يحفزهم على الاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي ، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح والانتاج فترتفع الأجور وبالتالي يزيد النمو السكاني الذي يحرض المنافسة على الأراضي الزراعية (الخصبة والأقل خصوبة)، مما ينجز عنه ارتفاع أسعار الغذاء ومطالبة العمال برفع الاجور فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار .

3- نظرية شومبيتر :[1]

في تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

4-نظرية النمو لهارود دومار

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية(المباني ا ولمعدات ا ولمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي .ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod وEvesy Domar " بعد بنموذج" Harrod-Domar " ، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية ا ولمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) ، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي .(V) فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (I = S).[2]

[1] محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،ص95.

[2] كبداني سيدي أحمد ،**اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بدول العربية** ،دراسة تحليلية وقياسية ،اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،ص 41.

المبحث الثالث : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهذا ما يفسر اهتمام النظريات الاقتصادية بنشاط التصدير، في حين نجد ان اغلب الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي سوف نتطرق الي هاته العلاقة في ثلاثة مطالب.

المطلب الاول: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الصادرات[1]

تعرف هذه الفرضية اختصارا ب"GLEH"*.حيث أن هناك العديد من الاسباب التي تدفع إلي الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يشكل أداة مهمة لزيادة الصادرات منها:

- ان زيادة النمو الاقتصادي تؤدي الي دعم المهارات و التكنولوجيا، و يترتب علي زيادة في الكفاءة، مما يؤدي الي خلق ميزة نسبية في سلع معينة، الامر الذي يؤدي الي زيادة الصادرات من هذه السلع؛
- ان آليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو الصادرات؛
- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة، فان اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

و تشير الأرقام المتوفرة عن نمو الصادرات العالمية أنها شهدت تطورا كبيرا حيث ساهم ارتفاع النمو الاقتصادي الي تضاعف الصادرات من 3.4% خلال القترة ما بين 1870-1913 الي 6.2% خلال الفترة ما بين 1950-2005 كما ما هو مبين في الجدول التالي:

يوضح تطور الناتج المحلي العالمي والصادرات العالمية خلال الفترتين(1870-1913 و 1950-2005)

1 رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009،ص 63.

* Growth- Led Export Hypothesis

الجدول رقم(1-4): تطور الناتج المحلي العالمي والصادرات العالمية خلال الفترتين (1870-1913 و 1950-2005)

(الوحدة بالمليار دولار أمريكي)

البيانات	1870	1913	معدل المتوسط 1913/1870	1950	1998	2005	معدل المتوسط 2005/1950
قيمة الناتج المحلي الاجمالي	1102	2705	2,1	5336	33726	41456	3,8
قيمة الصادرات	50,3	212,4	3,4	296	5817	8043	6,2
معدل التجارة الي الناتج المحلي الاجمالي	4,6	7,9		5,5	17,2	19,4	

sourse: WTO, World Trade report 2007, Op, Cit, P264

المطلب الثاني: فرضية زيادة الصادرات تؤدي علي زيادة النمو الاقتصادي

تعرف هذه الفرضية اختصار ب"ELGH "*[1].ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة. ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها أثار إيجابية علي معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال تأثيرها علي بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي:

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي ألي تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة. والي زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛

- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب علي الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري. وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلي توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعي إلي استغلال المزايا النسبية للدولة. وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية؛

ولقد شهدت العقود القليلة الماضية العديد من الدراسات التي تبحث في العلاقة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي لعل من أبرزها:

* Export-Led Growth Hypothesis

» دراسة الباحث ميكائيلي Michaely (1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية وأظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل. كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة ايجابية وقوية في 23 دولة وضعيفة في 18 دولة أخري هي الدول الفقيرة، وأستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه البلدان قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية؛

» أما دراسة بلاسا Balassa (1979) فقد اهتمت باستقصاء العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لإحدى عشرة دولة نامية، وبينت نتائجها التأثير الواضح لنمو الصادرات علي نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي.

» وبين تايلور Tyler (1981) في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات علي عينة من 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977. وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات. واظهر التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية للأقطار النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب بيرسون و 48% حسب سبيرمان. وللأقطار النامية الغير نفطية يساوي معامل الارتباط 55% حسب بيرسون 50% حسب سبيرمان. أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% وللأقطار غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18.2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.

ونشير هنا أنه من خلال الطرح السابق يمكن القول أن كل تلك الدراسات أكدت على دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

[1] رنان مختار، مرجع سابق،ص65.

المطلب الثالث: النظرة التشاؤمية للعلاقة بين صادرات الموارد الطبيعية ونمو الاقتصادي

الفرع الأول :تدهور معدلات التبادل

إن تدهور معدلات التبادل هي عبارة عن فرضية جيوسياسية، استعملت للتعبير عن وضعيات الانخفاض المعتبر لأسعار مواد دول الجنوب المتخلفة مقابل أسعار مواد دول الشمال المصنعة. وقد أصبح هذا التدهور أكثر إضرارا بدول الجنوب في القرن العشرين، طورت نظرية تدهور معدل التبادل في سنوات 1950، وتتعلق هذه النظرية بنظرية التبعية (نظرية سنجر وبريبتش)، والتي يتوجه فيها معدل التبادل للمنتجات الأولية (المنتجات الفلاحية والمواد الأولية) مقارنة بالمواد المصنعة نحو التدهور على مر الزمن، فلا يمكن للدول التي تصدر المواد الأولية (مثل أغلب الدول السائر في طريق النمو) إلى شراء كمية أكثر فأكثر انخفاضا من المنتجات المصنعة.

عالج كل من سنجر وبريبتش معطيات مدة طويلة فوجدا أن معدل التبادل للدول المصدرة للمواد الأولية تدهور منذ 1876، على عكس الدول المصدرة للمواد المصنعة، وذلك ناتج عن اختلاف التخصصات بين دول الشمال ودول الجنوب، ولذا يجب على الدول المتخلفة أن تستورد كميات أقل بواسطة مستوى معين من التصدير كما عليها التنويع في اقتصادها والتخفيض من تبعيتها للصادرات بتطوير الصناعة فيها.

أصبحت هذه النظرية مهمة وتستعملها منظمة الأمم المتحدة في توصياتها المحذرة للدول المصدرة للمنتجات الفلاحية من ارتفاع الأسعار فعلى هذه الدول تجنب المرض الهولندي لأن ارتفاع العملات الصعبة ليس إلا عرضيا.

الحلول المقترحة:

1- استيراد كميات أقل بواسطة مستوى معين من التصدير.

2- التنويع في الاقتصاد والتخفيض منى تبعياتها للصادرات بتطوير الصناعة.

3- سياسة احلال الواردات.

الفرع الثاني: المرض الهولندي

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات و أسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية وخاصة اذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتداء من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975، ففي سنة 1959، تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة، فكانت المجلة البريطانية The Economist في احد اعدادها الصادرة سنة 1977 هي اول من اطلق تسمية المرض الهولندي.[1]

وضعت أعراض هذا المرض في نموذج ثلاثي القطاعات، فهو يدرس وحلل باستعمال النظريات النيوكلاسيكية آثار النمو الكبير في القطاع المصدر على قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى وعلى قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل.

إن القطاع الذي يعرف نموا (boom) من خلال ارتفاع في مداخيل الصادرات، ينتج عنه تحسين خارجي في معدل التبادل أما القطاع المتأخر فينتج منتجات قليلة التبادل (تصدر وتستورد) مصنعة أو فلاحيه)، وهو لا يشهد نموا وأسعاره تخضع للأسعار الخارجية في السوق العالمية بينما ينحصر قطاع المنتجات غير المتبادلة في الخدمات والبناء.

يدرس النموذج آثار نمو وازدهار(boom) القطاع المصدر على التوزيع القطاعي للإنتاج على حسب عوائد عوامل الإنتاج: هذه الآثار هي من نوعين أثر حركة الموارد وأثر انفاق.

إن الأثر الأول مرتبط بانتزاع عنصر العمل، والذي يثيره القطاع الذي يشهد نمو (boom) على القطاعين الآخرين عن طريق ارتفاع الأجور التي لا يتحملانها وهذا ما يتبعه انخفاض في مستوى إنتاج قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل.[2]

[1] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012،ص12.

[2] عبابسة نوال، **التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص50.

الأثر الثاني مرتبط بارتفاع الإنفاق الذي بدوره نتج عن ارتفاع المداخيل نتيجة تحسن معدل التبادل، هذا يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي.

يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادرا على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور. وهو أثر التوجه نحو اللا تصنيع غير مباشر بتحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل، وعلى العموم، فإن الآثار السلبية(حركة الموارد والإنفاق) تتراكم بالنسبة لقطاع المنتجات القابلة للتبادل (والتي لا تشهد ازدهارا) وهذا ما يخلق توجها نحو عدم التصنيع سواء مباشر أو غير مباشر وتقلص الإنتاج وهو الأثر الأكثر أهمية بالنسبة للمرض الهولندي.

نتحصل على هذا الأثر من الناحية النظرية بواسطة التعديل الذي يبدأ بارتفاع معدل الأجور الذي يحول إلي الأسعار النسبية للانتهاء بارتفاع معدل الصرف الحقيقي ويمكن تلخيص الأثر العام في تراجع التصنيع والفلاحة على مستوى السوقين الداخلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى النمو الهائل للقطاع الذي يعرف ازدهارا (boom) وقطاع الخدمات والبناء كذلك.

تبين البحوث التطبيقية بدورها، كثرة الموارد الطبيعية تساهم في ظهور "الحكم غير الراشد". وفي هذا الإطار اصبحت هناك علاقة وطيدة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (A.Warner وJ.Sachs) . إن الدولة التي تملك موارد طبيعية، تميل إلى تهميش تراكمات رأس المال المادي ورأس المال البشري .

الفرع الثالث: نظرية النمو المفقر

حالة خاصة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتبادل الدولي، وصاحبها هو باغوواتي يمكن أن ينتج عن النمو في دولة معينة إفقار، أي نقص في الاستهلاك، وهذا بسبب تدهور معدل التبادل، وهكذا فإن الدولة التي تتكون صادراتها أساسا من مادة أولية فإنها يمكن أن توحد في هذه الحالة. يجلب النمو الاقتصادي زيادة وارتفاعا في صادرات هذه المادة وهذا ما يؤدي إلي انخفاض سعره مقارنة بالسلع المستوردة، مما يجعل الاستهلاك ينقص لأنه علي الدولة تصدير كميات أكبر من أجل استيراد كميات أقل.

إن تدهور معدل التبادل يمكن ان يحدث جراء ارتفاع أسعار المواد المستوردة(حالة الدول المستوردة للبترول) الناتج عن زيادة الطلب على الواردات، والناتجة في حد ذاتها عن النمو. وتجسد نظرية النمو المفقر، اشكالية عرقلة التجارة العالمية للنمو، وفي هذا الصدد فالنمو المفقر هو حالة خاصة للعلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتبادل

العالمي، فإن هذه النظرية النيوكلاسيكية، حيث يمكن للنمو في بلد ما يعتمد على تصدير السلع الآونة اي استهلاك أقل وذلك لتدهور معدل التبادل.

النمو الاقتصادي يؤدي إلي ارتفاع صادرات السلعة التي لها أثر خفض سعرها بالنسبة للسلعة المستوردة وبالتالي خفض الاستهلاك بما أنه يجب تصدير كميات أكبر واستيراد كميات أقل[1].

1 عبابسة نوال،مرجع سابق ،ص ص 50-51.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الفصل الأول والذي خصصناه ليكون كمدخل عام لاقتصاديات البترول، اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة علي العالم لابد له أن يسيطر على أهم مصدر للطاقة وعلى أكبر احتياطاتها.

اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومادام هذين المصطلحين مختلفين إذ يمكن أنه لا تحقق تنمية اقتصادية إلا إذا تحقق نمو اقتصادي وكان مصحوبا بتغيير في الهياكل الإنتاجية للدولة، وتوزيع الدخل يمس كافة الفئات الاجتماعية لهذا فالنمو الاقتصادي احد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية.

إن النظريات الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي، مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أدائها الاقتصادي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	
شكـر وعرفان	
الإهـداء	
الملخـص	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : دور تنمية الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اقتصاد بترول	**06**
المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته وكيفية تكونه	06
الفرع الاول : مفهوم البترول	06
الفرع الثاني : تاريخ البترول الاقتصادي	07
الفرع الثالث: تكون البترول	09
الفرع الرابع : كثافة البترول	10
المطلب الثاني: احتياطي البترول	11
الفرع الاول : أنواع احتياطي بترول	11
الفرع الثاني : تغيرات تقديرات لاحتياطي المؤكد	12
المطلب الثالث: انتاجي البترول العالمي	13
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي	**17**
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية	17
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	17
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	18
الفرع الثالث : العلاقة مابين النمو والتنمية الاقتصادية	19

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	19
الفرع الاول: المعدلات النقدية للنمو	19
الفرع الثاني: المعدلات النمو بالأسعار الدولية	20
المطلب الثالث: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي	20
المبحث الثالث : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	**23**
المطلب الاول: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الصادرات	23
المطلب الثاني: فرضية زيادة الصادرات تؤدي علي زيادة النمو الاقتصادي	24
المطلب الثالث: النظرة التشاؤمية للعلاقة بين صادرات الموارد الطبيعية ونمو الاقتصادي	26
الفرع الأول :تدهور معدلات التبادل	26
الفرع الثاني: المرض الهولندي	27
الفرع الثالث: نظرية النمو المفقر	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : دراسة تحليلية قياسية لإنتاج وتصدير البترول والنمو الاقتصادي الجزائري	
تمهيد	32
المبحث الأول: اقتصاد البترول الجزائري	33
المطلب الأول: المطلب الأول: إنتاج البترول في الجزائر	33
الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر	33
الفرع الثاني: من إنشاء سوناطراك إلى تأميم المحروقات	34
الفرع الثالث : تطور انتاج البترول في الجزائر(2000-2013)	35
المطلب الثاني: تطور احتياطي البترول في الجزائر	37
المطلب الثالث: صادرات البترول في الجزائر	38
المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	41
المطلب الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	41
المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار في الجزائر	42
المطلب الثالث : تطور العمالة في الجزائر	43
المبحث الثالث: العلاقة بين إنتاج وتصدير البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر	45
المطلب الأول : تقديم نماذج الدراسة	45

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	46
الفرع الأول: النموذج المقدرة والقوة التفسيرية	46
الفرع الثاني: اختبار الفرضيات	47
خلاصة الفصل	49
الخاتمة العامة	51
قائمة المراجع	54
الملاحق	61

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. وساهم هذا المعدن في نمو اقتصاديات عديدة التي كانت تعتمد على البترول بشكل عام في نهوضها الاقتصادي ، فهو يشكل نسبه33.2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى لسنة1973. وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

والجزائر ليست بمعزل على العالم الخارجي فهي تسعى كغيرها من الدول النامية إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، فراحت تعمل على النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية آنذاك، حيث تم تحديد إستراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار، وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز إختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني، هذه الأخيرة تركت آثارا سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية، أرجعها الاقتصاديون لعدة أسباب ومن أهمها الاعتماد الكبير على المحروقات و ما عرفته السوق البترولية من انخفاض في أسعار النفط سنة 1986 وتشكلت هذه الإختلالات في عدة صور من أهمها اختلال ميزان المدفوعات، التضخم الحاد، البطالة المتزايدة، وتراكم الديون الخارجية بالإضافة إلى تفاقم الوضع الاجتماعي المتردي، وهذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الاستثنائية الأمنية التي عاشتها البلاد، أين توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح الباب أمام القطاع الخاص. ومنه سنتطرق الى الاشكالية التالية :

الاشكالية:

ما مدى تأثير انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية:

1_ ما هي أهم أنواع احتياطي البترول ؟

2- فيما تتمثل علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي؟

3 _ ما هي المراحل التي مر بها انتاج البترول في الجزائر؟.

الفرضيات:

1_ من أبرز أنواع احتياطي البترول الاحتياطي المؤكد والذي تؤكده المعلومات الهندسية والجيولوجية على ضوء التكنولوجيا .

2_ يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهذا ما يفسر اهتمام النظريات الاقتصادية بنشاط التصدير

3_ يؤثر إنتاج البترول في زيادة النمو الاقتصادي للدولة.

اهمية الدراسة :

كون الجزائر تعتمد على منتوج وحيد هو المحروقات وتقوم بتصديره، فكل تغير في السوق النفطية يتبعه تغير في مداخيل الخزينة العموميةويتبعه تغير في وضعية الاقتصاد بالجزائر. اردنا مدى معرفة اثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي خاصة مع تذبذب اسعاره في السنوات الاخيرة.

الدراسات السابقة:

01- السعيد رويجع، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بترولي بجامعة قاصدي مرباح 2012-2013، وقد خلص الباحث إلى أن هناك علاقة وطيدة بين البترول والدخل الوطني من خلال عوائده المالية مما يساهم في النمو الاقتصادي الوطني.

02- بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعنوان "آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية" وعقدت بالقاهرة من 11- 13 جانفي 1987 وقد ركزت هذه الندوة على دراسة الدور الذي يلعبه قطاع البترول في مسار وطبيعة التنمية العربية.

الإطار الزماني والمكاني: تم التركيز على حالة الاقتصاد البترولي في الجزائر من 1980-2013.

المنهج المستخدم: للإجابة على الإشكالية سيتم استخدام المناهج التالية

- المنهج الوصفي: تم استخدامه لوصف البترول وأنواعه .
- المنهج التاريخي: تم استخدامه لإبراز التسلسل التاريخي لتطور إنتاج وإصدار البترول في الجزائر.
- المنهج التحليلي: تم استخدامه لتحليل البيانات والإحصائيات المدرجة للاقتصاد البترولي في الجزائر.
- منهج دراسة حالة: تم استخدامه لتسليط الضوء على الاقتصاد البترولي في الجزائر ودوره في النمو الاقتصادي.

أدوات الدراسة: تم استخدام الكتب والمذكرات الجامعية والمجلات الاقتصادية والمواقع الإلكترونية المتخصصة.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تخدم البحث والدراسة .
- تضارب الاحصائيات التي تحصلنا عليها عن حجم صادرات وواردات البترول ومؤشرات النمو.

محتوى البحث: تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه للمفاهيم النظرية المتعلقة بالبترول والاقتصاد القائم على البترول

الفصل الثاني: تم التطرق فيه لاقتصاد البترول في الجزائر كحالة دراسية ودره في النمو الاقتصادي وذلك من سنة 1980-2013.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	النسبة المئوية لعناصر البترول	07
(2-1)	تطور الانتاج العالمي من البترول (1995-2005)	15
(3-1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	19
(4-1)	طور الناتج المحلي العالمي والصادرات العالمية خلال الفترتين (1870-1913و1950-2005)	24
(1-2)	تطور انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	35
(2-2)	احتياطي الجزائر من البترول خلال الفترة (2000-2013)	37
(3-2)	تطور صادرات البترول في الجزائر (2000-2013)	38
(4-2)	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2013)	41
(5-2)	تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	42
(6-2)	تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	منحنى بياني يوضح تطور انتاج البترول الخام في الجزائر (2000-2013)	36
(2-2)	منحنى بياني لاحتياطي البترول في الجزائر (2000-2013)	37
(2-3)	مدرج بياني يوضح تطور صادرات الجزائر من البترول (2000-2013)	39
(2- 4)	منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2000-2013)	41
(2- 5)	منحني بياني يوضح تطور استثمار في الجزائر (2000-2013)	42
(2-6)	مدرج بياني يوضح تطور العمالة في الجزائر(2000-2013)	44

قائمة المراجع

- **الكتب :**

1- زين العابدين محمد ابراهيم، قصة البترول سؤال وجواب، مكتبة ابن سينا، القاهرة ، مصر.2001.

2- سري محمد ابو العلا، نظرية البترول، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.

3- صديق محمد عفيفي، تسويق بترول، مكتبة عين شمس، ط 9، إسكندرية، مصر.

4- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.

5- محمد رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009.

6- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

7- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر.

8- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات بترول وطاقة، ط1، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، مصر.

9- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998.

10- يسري ابو العلا، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، مصر، 2008.

- **المذكرات :**

11- رحمان أمال، تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والاستخراج(دراسة حالة حوض بركاوي-الجزائر، مذكرة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008.

12- زيدان زهية، دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، فرع تخطيط، جامعة الجزائر3، 2014.

13- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

14- صفية علاوي، ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر وآليات الحد منها دراسة حالة قطاع محروقات بشركة سوناطراك حاسي الرمل، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2014.

15- كبداني سيدي أحمد ،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بدول العربية ،دراسة تحليلية وقياسية ،اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد ،جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان.

16- محفوظ مراد، الخوصصة وتأثرها علي معدل البطالة دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم علوم تسيير.

17- مخلفي امينة، أثر تطور انظمة استغلال النفط على صادرات (حالة الجزائر)، مذكرة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- **مجلات :**

18-مجلة سوناطراك، التقرير السنوي ،2010 .

- **مواقع :**

19-http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html 06/05/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر (2000-2013)

تحت إشراف الأستاذ :

لطفي مخزومي

إعداد الطالب:

محمد رفيق دو

لجنة المناقشة

فوزي محيريق	أستاذة محاضر " أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
لطفي مخزومي	استاذ مساعد "أ " بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
علي ذهب	أستاذ مساعد " أ " بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا
عصام جوادي	استاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا مساعدا

السنة الجامعية: 2015/2014